كلمة دولة ليبيا

أمام

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في دورته التاسعة والستين للعام 2025

فيينا

2025/9/19-15

يلقيها سعادة السفير

د. أسامة عبدالجليل عبدالهادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بخالص التهاني على إنتخابكم رئيسا لأعمال الدورة التاسعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنيا لكم التوفيق والسداد في إدارة جلساته وتحقيق أهدافه. كما نتقدم بتقديرنا وإمتناننا للرئاسة السابقة على ما بذلته من جهود مخلصة أسهمت في إنجاح أعمال الدورة الماضية.

كما أود الاعراب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد رافائيل غروسي على جهوده المبذولة لتفعيل برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، مما يحقق نجاح مهمته والفريق العامل معه خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم . كما نشكر الأمانة على التحضير الجيد لأعمال هذا المؤتمر.

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي والسعادة،،،

السيدات والسادة ،،،

يشرفني أن أتحدث أمام جمعكم الكريم باسم دولة ليبيا، مجدداً تأكيد التزام بلادي الراسخ بالشراكة الفعّالة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار برامج التعاون الفني والاتفاقيات الإقليمية، ولا سيما اتفاقية التعاون الإفريقي (AFRA) .

إن هذه الشراكة الاستراتيجية تترجم رؤيتنا الوطنية 2030 نحو بناء القدرات البشرية والتقنية وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

لقد وقّعت ليبيا مؤخراً النسخة الرابعة من وثيقة إطـــار برنامـــج الدولـــة (CPF 2025–2030)، والتي تُعد المرجعية الأساسية لتحديد أولوياتنا الوطنية في التعاون مع الوكالة. وتأتي هذه الوثيقة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وموجهة لدعم استراتيجيات الدولة في قطاعات أساسية.

السيد الرئيس،

شهد عام 2023 خطوة تشريعية هامة باعتماد القانون رقم (17) بشأن الرقابة على الأنشطة النووية والإشعاعية، والذي نصّ على إنشاء هيئة الرقابة الإشعاعية والنووية (NARA) كهيئة مستقلة، إضافةً إلى مكتب الطوارئ النووية والإشعاعية (NREO) المسؤول عن الاستجابة للطوارئ. وتعمل ليبيا حالياً على تعزيز بنيتها التحتية في مجال الأمان والأمن النووي، بما يشمل إنشاء نظام للرصد الإشعاعي البيئي ووضع استراتيجية وطنية للاستجابة للطوارئ.

في مجال الامن النووي، نود ان نشكر الوكالة على جهودها المبذولة ودعمها المتواصل من اجل تعزيز وتطوير برنامج الحماية المادية لمفاعل تاجوراء البحثي. هذه المنشأة النووية التي ستساهم في إنتاج النظائر المشعة.

وفي المجال الصحي، تدرك بلادي حجم المعاناة التي يتحملها مرضى الأورام، وما يترتب على العلاج بالخارج من أعباء جسيمة. وانطلاقاً من هذه الحاجة، فقد أذنت الدولة الليبية بإعادة تشغيل مفاعل تاجوراء البحثي بعد تحديث أنظمته

الحيوية، بما يتيح إنتاج النظائر المشعة المستخدمة في تشخيص وعلاج الأورام. وهنا نلتمس من الوكالة الدولية الدعم الفني والمساعدة في إعادة تشغيل هذا المرفق البحثي الهام.

كما تأمل ليبيا في الحصول على مساعدة الوكالة في إعادة تفعيل وتحديث معمل المعايرة الثانوي (SSDL) ، بما يضمن تمكين جميع المؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي من معايرة أجهزة الكشف الإشعاعي الخاصة بها بفعالية، نظراً لما تشكله أنظمة الكشف الدقيقة من عنصر حاسم في تعزيز السلامة والأمن الإشعاعي، ومع ما يواجهه المستخدمون حالياً من تحديات في هذا المجال.

كما تسعى ليبيا، بدعم الوكالة، إلى إنشاء مرفق وطني لتخزين المصادر المشعة المغلقة(DSRS) ، وتطوير مشروع للتخلص من النفايات عبر الحفر(BDF) ، بما يضمن إدارة آمنة ومستدامة للنفايات المشعة وفق المعايير الدولية.

السيد الرئيس،

لقد أسهمت البرامج الوطنية والإقليمية السابقة بالتعاون مع الوكالة في تعزيز قدراتنا البحثية والعلمية، وتقديم خدمات حماية البيئة. كما شاركت ليبيا في مبادرة

الوكالة "شعاع الأمل" ومشروعاتها الإقليمية، مما ساعد على تطوير قدرات وطنية متقدمة في مكافحة السرطان، من خلال إدخال تقنيات علاج إشعاعي حديثة، وتوسيع خدمات الطب النووي.

وفي مجال الزراعة والأمن الغذائي، تعمل ليبيا مع الوكالة على توظيف التقنيات النووية لمكافحة الآفات مثل ذباب الفاكهة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة، إضافة إلى تحسين المحاصيل الزراعية، وضمان سلامة الأغذية عبر دعم مختبرات التحليل الوطني. كما انضمت ليبيا إلى مبادرة ZODIAC لتعزيز قدرات المختبرات البيطرية ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. أما في قطاع المياه، فأن الدولة الليبية تسعى بدعم الوكالة لإنشاء مختبر هيدرولوجي وطني لتطبيق الهيدرولوجيا النظيرية في دراسة الموارد المائية ورصد التلوث، إلى جانب مشاريع للرصد الساحلي باستخدام تقنيات إشعاعية متقدمة.

السيد الرئيس،

إن بلادي تؤكد التزامها باستخدام التقنيات النووية للأغراض السلمية، وتدعو إلى مواصلة تعزيز التعاون مع الوكالة بما يخدم أولويات الدولة الليبية في التنمية المستدامة. ونثق أن الدعم الفني والبرامجي للوكالة سيبقى حجر الزاوية في بناء قدراتنا الوطنية، وضمان أمن وسلامة استخدامات الطاقة النووية في ليبيا.

شكرا على إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.